واقع التكوين بالجامعة الجزائرية من خلال مشاريع ومذكرات التخرج

دراسة تقويمية لطموحات التجسيد ومقومات التجويد

أ. رابح عماري جامعة الجلفة

أ. نعاس عماري جامعة الجلفة

المستخلص :

يمثل التعليم العالي أكبر خزان لإنتاج الكفاءات والنخب التي تقود البلاد إلى التطور، ولا بد من هذا الخزان الاشتغال وفق منظومة تعليمية متكاملة فعّالة وذات قدرة على التكيّف بمحيطها المحلي و العالمي.

وفي هذا الصدد تعتبر مشاريع و مذكرات نهاية التخرج إحدى أهم الركائز الأساسية التي تكتمل بها المنظومة التعليمية الجامعية ، بيد أن المتأمل لواقع هذه المشاريع في الجامعة الجزائرية اليوم ،وفي ظل التكوين الجامعي الحالي يتبين أنها قد أفرغت من مضامينها خاصة من منظور تردي نوعيتها قياساً بمعايير التكوين الجاد .

وعليه فإن هذا الوضع الذي آلت إليه الجامعة الجزائرية ومشاريع طلبتها على الرغم من الإصلاحات أقبر الكثير من المبادرات الذاتية ، وأصبحت الجامعة الجزائرية بهذا الوضع مقبرة تقبع فيها كل الموارد البشرية الطلابية في سبات يحول دون تحقيق فعاليات ومضامين العمليات التكوينية والتعليمية الجادة ، والتي في مقدمتها مشاريع ومذكرات التخرج، وبالتالي فإن التكوين الفعّال بالجامعة الجزائرية يتطلب الاهتمام بتطوير واقع هذه المشاريع وجعلها أكثر حيوية وهذا بتوفير الشروط الموضوعية المادية والمعنوية وكل ما تتطلبه الممارسة العملية.

الكلمات المفتاحية :

التكوين الجامعي ، الجامعة الجزائرية ، L.M.D ، مذكرات نهاية التخرج الدراسات التقويمية ، الجودة

مقدمة :

لقد نال التكوين الجامعي اهتمام كل المجتمعات لما يقدمه لهم من طاقات وكوادر تسهم في العمليات التنموية لهذه المجتمعات ، ويغطي النقص فيما بين القطاعات ،وهذا لتغذيته متطلبات العملية التنموية من جهة وحاجيات المجتمع من جهة أخرى ، لهذا نالت الجامعة الاعتراف الجمعي لما تحتله من مكانة في البناء الاجتماعي [1] .

إذ تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها، ومن هذا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاثة وظائف رئيسة ، تتلخص الوظيفة الأولى في قيام الجامعة في المشاركة في تقدم المعرفة ونشرها ، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة ، إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع ، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية.

وتتلخص الوظيفة الثانية في قيام الجامعة بدور أساس في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها ، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر عصر الثورة العلمية ، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية.

أما الوظيفة الثالثة لرسالة الجامعة فإنها تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة ، ومن الواضح أن هذه الوظائف الثلاثة متصلة يبعضه بحيث إن أي خلل في إحدى هذه الوظائف يؤثر سلباً على الوظيفتين الأخريين. [2]

تأسيساً على ما تقدم فإن لمشاريع ومذكرات التخرج أهمية كبيرة خاصة إذا علمنا أن البحث العلمي من الوظائف المهمة التي توكل إلى الجامعات بوصفها من عوامل الإبداع والتطور المعرفي والتقني ، فضلا عن أن تلك المشاريع ستحدد في الغد مدى كفاءة الأجيال الجديدة لبناء المجتمع وتطوره واستكشاف ثرواته ، وإذا ما علمنا أن مشروع مذكرة التخرج يمثل التطبيق العملي والميداني لما تعلمه الطالب خلال سنوات الدراسة الجامعية من نظريات ومعلومات ومشاهدات باستخدام المنهج العلمي المنظم ستتضح أمامنا الصورة عن ما يمتلكه الطالب من معرفة وضعها في الجانب التطبيقي واستعان بها في بحثه ،وهذا يعد أمرا ذا أهمية بالغة في التعرف على الفروق الفردية بين الطلبة في ما اكتسبوه من معارف و ما طبقوه في مشروع بحثهم . (3)

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها :

يمثل التعليم العالي أكبر خزان لإنتاج الكفاءات و النخب التي تقود البلاد إلي التطور و الازدهار، و لا بد من هذا الخزان الاشتغال وفق منظومة تعليمية متكاملة فعّالة و ذات قدرة على التكيّف بمحيطها المحلي و العالمي بما يكفل لها الولوج في عصر اقتصاد المعرفة في ظل آليات منظومة الإصلاح الجديدة L.M.D التي تقتضي على الطالب الحصول على الكفاءات اللازمة التي تؤهله لانتقاء و بناء مساره الجامعي ، وهذه الكفاءات تستلزم فيما تستلزم كفاءة معلوماتية التي يمكن للطالب اكتسابها و اقتناءها بواسطة التعليم و التكوين .

وفي هذا الصدد تعتبر مشاريع ومذكرات نهاية الدراسة – Mémoire de fin d'études – التي يؤديها طلاب مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إحدى أهم الركائز الأساسية التي تكتمل بها المنظومة التعليمية الجامعية التي يمر بها الطالب لإنهاء دراسته وإعداده إعداداً تاماً للالتحاق بسوق العمل وتطبيق ما درسه الطالب خلال سنواته الدراسية.

بيد أن المتأمل لواقع هذه المشاريع في الجامعة الجزائرية اليوم وفي ظل التكوين الجامعي الحالي يتبين أنها قد أفرغت من مضامينها خاصة من منظور تردي نوعيتها قياساً بمعايير التكوين الجاد ، لعل هنالك العديد من العوامل التي أثرت على جودتها ومن ثم درجة فعاليتها ، وبالتالي فإن التكوين الفعّال بالجامعة الجزائرية يتطلب الاهتمام بتطوير واقع هذه المشاريع وجعلها مسايرة لتغيرات وتطوير الواقع المتجدد وجعله أكثر حيوية وهذا بتوفير الشروط الموضوعية المادية والمعنوية وكل ما تتطلبه الممارسة العملية ، وعليه تأسيساً لما ذكر تأتي هذه الورقة للإجابة على التساؤلات المحورية التالية :

- ما واقع الذي يتسم به التكوين في الجامعة الجزائرية بشكل عام ؟
- هل نمط التكوين السائد حالياً في الجامعة الجزائرية مؤهل لإنتاج الكفاءات المناسبة لتحقيق أهدافها؟
- ما الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام L.M.D في رسم السياسات التي من شأنها تجويد مخرجات التكوين الجامعي بشكل عام ومشاريع ومذكرات التخرج بشكل خاص ؟
- ما موقع الذي يمكن أن تحتله مذكرات التخرج بالجامعة الجزائرية من حيث التأييد والمعارضة ؟
- ما هي العوامل التي تسبب في ضعف مخرجات التكوين الجامعي من خلال مذكرات التخرج؟
- ما هي الآليات والسبل الكفيلة لتطوير وتجويد مشاريع ومذكرات التخرج بالجامعة الجزائرية ؟

إن هذه التساؤلات وغيرها مطروحة على ساحة البحث والمناقشة ، و هي نقاط بالغة الحساسية تدفعنا إلى التساؤل بشكل عام عمّا إذا كانت فعلاً الجامعة الجزائرية تعمل على تكوين هذه الشريحة الهامة من طلبتها تكويناً ملائماً للمستقبل ، و تضع السياسات لتفعيل بحوثهم والاستثمار فيها، أم أن هذه المشاريع والبحوث لا تتعدى كونها مقرر كباقي المقررات.؟

وعليه فللإجابة الرصينة على التساؤلات أعلاه تستلزم جهداً مؤسسياً يتطلب معه إجراء دراسات مسحية وميدانية لاستطلاع الآراء حولها لتبيان موقعها ضمن منظومة التكوين الجامعي بشكل عام ، غير أن جهداً كهذا يتعذر إن لم يستحيل تحققه بجهود فردية أو بدراسات انتقائية .

ووفقاً لمقولة " ما لا يمكن إدراك كله لا يترك جزءه " فقد حرصنا لإعداد هذه الدراسة الاستعانة بما توصلت له العديد من الدراسات الميدانية التخصصية التي تناولت واقعها وتشخيصها ، إضافة للبحوث ودراسات المنشورة في العديد من المجلات العلمية والملتقيات .

وإذا كانت هذه المعلومات مستمدة من مصادر ثانوية و وثائقية فإن الخبرة الشخصية لمعدي هذه الدراسة والمستمدة من رحم التجربة والمعايشة لواقع الجامعة الجزائرية ، وبالتالي فالتجربة الشخصية من خلال الخبرة البسيطة التي اكتسباها الباحثان في هذا الحقل تعد مصدراً حياً يثري معلوماتها ويؤكد استنتاجاتها .

وعليه فمهما ادعى الباحثان عن كفاية المعلومات التي وظفت في هذه الدراسة فإنها ستظل هي ذاتها قاصرة وعاجزة عن تشخيص الواقع ، مع أن هنالك العديد من الظواهر والحالات التي لم تعد بحاجة إلى جهد كبير لتشخيصها لكنها بحاجة للمعالجات الواقعية والعملية التي تحد من استمرارها وسلبياتها ، وهذا ما سيحاول الباحثان تقديمه لإشكالية هذا البحث .

أهداف الدراسة :

- التعريف بمفهوم مذكرات التخرج والأهمية التي تحتلها ضمن منظومة التكوين الجامعية .
- التعريف بواقع التكوين الجامعي من خلال مذكرات ومشاريع التخرج.
- معرفة مواطن الضعف التي تحد من جودة مذكرات التخرج والعمل على تقويمها وإيجاد الحلول المناسبة للنهوض بها .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مشاريع و مذكرات التخرج نفسها إذ " تعتبر مشاريع الطلبة للمراحل المنتهية مرحلة مهمة في حياة الطالب الجامعي لأنها ثمرة جهد سنة دراسية من البحث والكتابة ، لذا كان من الضروري أن تمنح الرعاية الجيدة حتى يمكن الاستفادة من القسم الأكبر منها ولكي يكون الباحث على أتم استعداد لتكملة طريقه في الدراسة ما بعد البكالوريوس من خلال الدراسات العليا " [4]

مفاهيم حول مذكرات التخرج:

1- مذكرة التخرج " المفهوم والتعريف :

يلاحظ في هذا السياق، استعمال أكثر من مصطلح للتعبير عن المفهوم في الأدبيات المتخصصة ، مثل "بحوث التخرج" و "مشاريع التخرج"، "مذكرات التخرج" ، "مذكرات نهاية الدراسة "

وممّا سبق يركن الباحثان في هذه الدراسة إلى اعتماد تعريف مصطلح "مذكرة التخرج" لكونه المصطلح الأنسب ، الذي يتوافق مع ما هو متداول في العرف الجامعي بالجزائر ، للتعبير عن كل المسميات ذات العلاقة بغض النظر عن الفوارق الطفيفة الموجودة بينها ، وهو ما يُشكل منطلقاً لهذه الدراسة وأدبياتها.

وعليه فمن الناحية اللغوية ، تعرف المُذَكرَة على أنها " جمع مُذكرات وتعني دفتر سنوي يدون فيه صاحبه يوما بعد يوم ما يريد أن يتذكره" [5] ، أما من الناحية الاصطلاحية فتعتبر المذكرة من البحوث القصيرة ، وهي جزء أساسي في التكوين العلمي لطلبة الليسانس والماستر، وهي عبارة عن"مقرر دراسي تخصصي لكل دارس أنهى المستوى الأخير، ويهدف إلى تهيئة الدارس لتوظيف المعرفة الأكاديمية، في دراسة المشكلات دراسة علمية منهجية، ووضع الحلول الملائمة

لها، كما يوظف مهارات البحث العلمي وأدواته وأساليبه في جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها إحصائيا وانجاز التقرير"[6]

2- الأهداف الأساسية لمشروع " مذكرة التخرج " :

إن اغلب البحوث تقسم إلى بحوث (التنقيب عن الحقائق والحصول عليها) و (البحث بمعنى التفسير) و(البحث المتكامل) ، حيث أن اغلب بحوث الدراسات الأولية تقع في الفرعين الأولين ، وعليه فمن أهم الأهداف المتوخاه لمشروع بحوث ومشاريع التخرج للدراسة الجامعية الأولى تكمن في :[7]

- تعويد الطلبة على تنمية التفكير المنظم .
- تدريب الطلبة على حسن التعبير عن أفكارهم وأفكار الآخرين بطريقة منظمة وواضحة
- إظهار كفاءة الطلبة في المجالات والموضوعات لم يتناولها الأستاذ في المادة الدراسية بتوسع وتغطيه شاملة
- الاستفادة من جميع مصادر المعلومات في المكتبة أو خارجها في تجميع المواد المتعلقة بموضوع معين واكتشاف حقائق إضافية عنه .
- تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بصفة مباشرة بموضوع معين .
- تنظيم المواد المجمعة وتوثيقها وحسن صياغتها ثم تقديمها بلغة سليمة وبطريقة واضحة ومفهومة .

في حين يضيف باحث آخر إلى أهمية هذا النوع من البحوث بالاتي :[8]

- تدريب الطلبة على أسلوب البحث العلمي وصياغة الأبحاث في مجال تخصصاتهم المختلفة .
- مناقشة مشكلات ملحة ذات علاقة بالواقع بأسلوب علمي وبقالب بحثي
- إشراك الطلبة في العمل الميداني في مجال التخصص
- تنمية روح الفريق من خلال العمل الجماعي
- تطبيق النظريات والقوانين والأفكار التي درسوها في الجامعة للعمل على إيجاد حلول واقعية لمشكلات ضمن تخصصهم المعرفي .

3- مشاريع وبحوث التخرج في ضوء التوجهات العالمية :

كانت بدايات الاهتمام بأبحاث تحت التخرج عام 1969م، حينما أنشأ معهد ماساتشوستس للتقنية Massachusetts Institute of Technology أول برنامج واسع على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية لأبحاث تحت التخرج والتي أسستها العميدة مارغريت ماكفايزر (Margaret MacVicar) والرئيس بول غراي (Paul Gray).

أنشأ بعدها في عام 1978م، مجلس لأبحاث تحت التخرج (Council on Undergraduate Research) وذلك لتوفير المعلومات، وتعزيز فرص البحث العلمي، والدعوة لإجراء أبحاث تحت التخرج كوسيلة تعليمية فعالة . ويحوي الموقع الإلكتروني لمجلس أبحاث تحت التخرج على قائمة من خمسين مجلة علمية مكرسة لنشر أبحاث مرحلة البكالوريوس.

وبالمثل أنشأت مؤسسة العلوم القومية والبحوث الأمريكية (The National Science Foundation) في عام 1987م برنامج منح لأبحاث تحت التخرج. حتى أن الكثير من الجامعات والمؤسسات والشركات الأمريكية قد تبنت برامج أكاديمية وتمويلية لتسهيل ودعم حركة أبحاث تحت التخرج .

وهناك توجه عالمي كبير لإشراك طلاب البكالوريوس (طلاب تحت التخرج) في البحث العلمي ونجد أن الكثير من الجامعات البحثية بما في ذلك جامعة ديوك (Duke)،وجامعة ميشيغان (Michigan)، وجامعة ولاية بنسلفانيا (Pennsylvania State University)، وجامعة بيركلي في كاليفورنيا (Berkeley)، تعطي فرصة لطلاب البكالوريوس

للعمل جنبا إلى جنب مع باحثين وعلماء منتجين في مجالاتهم.

فعلى سبيل المثال، يساعد برنامج جامعة بيركلي الأمريكية لأبحاث تحت التخرج التدريبي (The Undergraduate Research Apprentice) الطلاب على العمل كمتدربين مع أعضاء هيئة التدريس في مشاريع قائمة والتتلمذ تحت أيديهم. كما يقدم معهد ماساتشوستس للتقنية برنامج فرص البحث لطلاب تحت التخرج (The Undergraduate Research Opportunities Program) وفيه ينضم الطلاب إلى أحد مشاريع المعهد، أو بإمكانهم تصميم مشروعهم الخاص وطلب المشورة من المعهد، فالبرنامج مفتوح لجميع طلبة المعهد وفي أي قسم. وتقيم العديد من الجامعات مثل جامعة كاليفورنيا برامج صيفية لزمالة باحث لطلاب تحت التخرج تدعى (Summer Undergraduate Research Fellowship).[9]

كما اتجهت بعض الجامعات إلى فتح نافذة للطلبة المجيدين خلال تنفيذ مشروع التخرج بالاستفادة من المؤسسات البحثية القائمة في محيط الجامعة ونذكر هنا على سبيل المثال مشروع ناسا لأبحاث الطلبة خلال فترة دراستهم الجامعية graduate The NASA Under Student Research Project [10]

وحتى يتحول جهد طلبة البكالوريوس إلى وسيلة تواصل مع غيرهم من الطلبة أو الباحثين، يخصص في الغالب ندوات ومؤتمرات وورش عمل طلابية وكذلك مجلات علمية لنشر نتائج أبحاثهم فيها. فهناك مثلا المؤتمر الوطني لأبحاث البكالوريوس (The National Conferences on Undergraduate Research) وهي أكبر منظمة مهنية مكرسة لتعزيز بحوث البكالوريوس، والمنح الدراسية، والإنجازات الإبداعية في جميع التخصصات الأكاديمية. وتقوم جامعة واشنطن الأمريكية حالها حال الكثير من جامعات أمريكا وأوروبا بإقامة ندوة سنوية لأبحاث تحت التخرج (UW Undergraduate Research Symposium) وتكريم المشرفين على الطلبة ، كما أن بعض الجمعيات المتخصصة مثل جمعية الفيزيائيين الأمريكية وجمعية الكيميائيين الأمريكية عززت تواجد بحوث طلاب البكالوريوس من خلال تخصيص وقت في مؤتمراتها لعروض الملصقات الجدارية لأبحاث الطلبة.

أما في مجال النشر فتوفر جامعة بنسلفانيا مجلة علمية محكمة لنشر أبحاث طلبة البكالوريوس يطلق عليها اسم (Penn Science: Journal of Undergraduate Research) وقد تم إنشاؤها من قبل طلاب في جامعة بنسلفانيا عام 2001م. وتعتبر المجلة مكاناً مهماً لإقامة الملتقى العلمي للطلاب الجامعيين ولنشر وتعزيز أبحاثهم في العلوم والهندسة.

كما وأن جامعة Warwick University في بريطانيا تصدر مجلة بحثية علمية تدعى (Reinvention: a Journal of Undergraduate Research) بالتعاون مع جامعة أكسفورد بروووكس، وتهدف المجلة إلى إدخال البحث العلمي ضمن المنهج الجامعي وإشراك الطالب الجامعي في ثقافة البحث والنشر منذ المرحلة الجامعية.[11]

أما على الصعيد العربي فهنالك اهتمام من قبل العديد من الدول العربية ببحوث التخرج فعلى سبيل المثال لا الحصر أنشأت مؤسسة قطر وحدة خاصة بالبحث العلمي عام 2006 تعمل على تنشيط العملية البحثية على مستوى طلاب الجامعة ، إذ تهدف إلى إشراك الطلبة بمشاريع بحثية تحت إشراف أعضاء الهيئة التدريسية للتأكيد على التعلم من خلال الممارسة الفعلية ، وبالمثل تولي الجامعة الأمريكية في القاهرة اهتماما سنويا ببحوث طلاب تحت التخرج وذلك من خلال إقامة المؤتمر السنوي لها فضلا عن تخصيص مجلة علمية لنشر الأبحاث المتميزة .[12]

الجامعة الجزائرية ومخرجات التكوين:

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية التي شهدت منظومتها الجامعية جملة من الإصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من

تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وما كانت تعانيه من مشكلات بعد خروجها من الاستعمار وتوجهها لإعادة تنظيم تعلمها، فكان إصلاح 1971 من أهم الإصلاحات التي جاءت تلبية لاحتياجات البلاد التنموية، وإعطاء صبغة جديدة للجامعة الجزائرية للخروج بها من دائرة التبعية والموروثات الاستعمارية. فأعطى بذلك دفعا قويا لها تجلي فيما عرفه من تطور نوعي وكمي ملحوظ.إلا انه ورغم ما عرفه التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطورات أدت لنتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية كارتفاع عدد الهياكل، عدد الطلبة تنوع الفروع والتخصصات، أعضاء هيئة التدريس. (13)

وبذلك خطى قطاع التعليم العالي خطوات هامة خلال خمسين سنة من استقلال الجزائر حيث سجل تطوراً نوعياً ، لا سيما من حيث التكوين الجامعي إذ بلغ عدد المتخرجين من الجامعة الجزائرية 63 طالبا سنة 1964 ليصل إلى 1.930.000 طالب إلى غاية 2012 ، وتدل هذه المؤشرات وغيرها على أن قطاع التعليم العالي عرف تطورا لافتا على الصعيد البشري و المادي في السنوات الأخيرة ف77 بالمائة من هؤلاء تخرجوا ابتداء من نهاية تسعينيات القرن الماضي حسبما أكده السيد عبد الحكيم جبراني مدير فرعي بمديرية التنمية و الاستشراف بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، و على نفس وتيرة التطور بلغ عدد الطلبة الذين سجلوا في الجامعة الجزائرية في طور التدرج في نهاية تسعينيات القرن الماضي يضيف السيد جبراني أكثر من 1.090.000 طالب أي تضاعف العدد أكثر من ثلاث مرات أما في مرحلة ما بعد التدرج فبلغ أكثر من 64 ألف طالب. (14)

وهذا يعني أن الآلاف من مذكرات التخرج قد أعدت لاستيفاء متطلبات مقرر مشروع مذكرة نهاية الدراسة في مختلف الجامعات و التخصصات ، ويعني أيضاً أن كما كبيراً من المقدرات البحثية قد أجريت من قبل الطلبة الخريجين ، ومن المتوقع أن يزداد هذا الكم في المستقبل نظراً لازدياد أعداد الطلبة ، ويشهد على ذلك توسع الشبكة الجامعية 56 مؤسسة موزعة على أكثر من 38 ولاية، التعدادات الطلابية 750.000طالب، عدد الخريجين يفوق 700.00 طالب، إلا أن نموا سريعا كهذا طرح عدة اختلالات على مستوى نوعية التكوين و مردوديته (15) ، لعل من أهم تلك الاختلالات ما يلي : (16)

- تدني نوعية التكوين الجامعي: يركز التكوين الجامعي في الجزائر على معطيات قديمة وتقليدية نظرا لعدم توفر المراجع الحديثة فهذا الأسلوب من شأنه أن يدعم ثقافة الامتثال والانصهار، ويحارب الابتكار والإبداع، ويمجد فكرة الحصول على الشهادة لا إلا، ولا يشجع على التعلم الحقيقي الهادف والاعتماد على النفس.
- ضعف معايير التقويم وجودتها: تفتقد الجامعة الجزائرية إلى رقابة علمية فعملية تقويم الطلبة تركز غالبا على التقويم التحصيلي والإفراط في استعماله من دون اللجوء إلى أنواع التقويم الأخرى مما ولد انتشار ظاهرة الغش وإهدار الوقت في طول الامتحانات على حساب البرامج التكوينية الأمر الذي ساهم في تدني جودة التعليم ومخرجاته.
- ضعف مناهج التعليم وقدمها: تعاني المناهج والمقررات التعليمية بالجامعة الجزائرية من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية، كما أنها عادة ما تكون غير قادرة على تغطية جميع المهارات الأساسية للتعلم لعدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع. إلى جانب انعدام التنظيم والتخطيط السليم للبرامج المتبعة في التعليم العالي والاعتماد فقط على النقل الحرفي لمقررات وبرامج المواد الدول المتطورة والتي لا تتوافق ومستوى الطالب الجزائري وبيئته التعليمية وهذا ما سعت إليه الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة من خلال

نظام L.M.D في إطار الإصلاحات التي مست جميع الأطوار التعليمية هذا النظام الذي يلقى خاصة معارضة شديدة من طرف المجموعة الجامعية.

- ضعف عملية التأطير: لعل من أسباب تدني نوعية التعليم في بلادنا هو عدم توفر اغلب الأساتذة على تأهيل في طرائق التدريس والتقنيات التربوية الحديثة فالقدرة على البحث لا تعني القدرة على التدريس، كما أن إسناد بعض المقاييس إلى أساتذة ليسوا في التخصص يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية ، زد على ذلك فإن معظم الجامعات الجزائرية تعتمد على عدد معتبر من الأساتذة المؤقتين الذين يفتقدون للخبرة الكافية، إلى جانب ضعف عملية الاختيار والتوظيف يضاف إلى ذلك نوعية طرق التدريس المتبعة والتي هي عبارة على إملاء للمحاضرات يحفظها الطلبة ويعيدون كتابتها على ورقة الامتحان.
- ثقافة التعليم السلطوية: إن الارتباط الكيفي للتعليم العالي في الجزائر بمراحل التعليم الأخرى (الابتدائي، المتوسط والثانوي)في ثقافته وهياكله ومناهجه وأساليبه جعلت ثقافة التعلم في الجامعة تقوم على سلطوية الأستاذ الذي يلقي ويلقن وسلبية الطالب الذي يتلقى إلى جانب تكدس الطلبة داخل الأقسام أدى إلى تباعد المسافة بين الطلبة والأساتذة وانعدام الرعاية الأكاديمية بين الأستاذ والطالب فلا يخصص للطالب ساعات للمناقشة والاستشارة حول مواضيع معينة وعادة ما تكون هذه الاستفسارات في اتجاه واحد داخل الصف أو عند الخروج منه.
- عدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة: ترتكز السياسة التعليمية في الجزائر على الكم لا على الجودة بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلبة الملتحقين بالتكوين الجامعي حيث أصبح قبول الطلبة وسيلة تلجأ إليه الجامعة لاستجلاب الترضية الاجتماعية.

وفي ظل هذا الواقع المخزي أصبحت برامج تدريب وتكوين الطلبة مفرغة من محتواها ، ومغرقة في بعدها التاريخي ، وإن حدث وعززت ببعض مجريات التطور العلمي أو التقني الحديث تصبح مصدر الانكسار في العملية التكوينية والتعليمية" [17] ، وعليه فإن هذا الوضع الذي آلت إليه الجامعة الجزائرية على الرغم من الإصلاحات اقبر الكثير من المبادرات الذاتية ، وأصبحت الجامعة الجزائرية بهذا الوضع مقبرة تقبع فيها كل الموارد البشرية الطلابية في سبات يحول دون تحقيق فعاليات ومضامين العمليات التكوينية والتعليمية الجادة والتي في مقدمتها مشاريع ومذكرات التخرج .

" مذكرة التخرج" بالجامعة الجزائرية من منظور نظام " L.M.D ":

يعد الإصلاح الذي شمل قطاع التعليم العالي و البحث العلمي ضمن هذه الفلسفة الجديدة أول مراحل الانتقال إلى هذا العصر، التي تعد العولمة العلمية أهم ميزاته ، و التحكم في المعلومات احد مكوناته . فكلما ضمن التعليم عناصر النوعية و التحكم و الاندماج الشامل ضمن الحاجات المحلية و تحديات العالمية ، كلما ضمنا التحكم في أدوات التطور و قصرنا المسافة للوصول إلى ذلك. و أصبحنا في منأى عن كل العواصف. [18]

من منطلق هذا التقديم، نعتقد أن النظام الجديد الذي شرع في تطبيقه في الجامعات الجزائرية منذ سنوات قليلة قد يغير من نمط تلقي العلم و المعرفة و قد يساهم في تكوين أكثر نوعية و أكثر كفاءة ، و قد جاء هذا الإصلاح نتيجة حتمية للانتقال إلى مرحلة التكوين النوعي . [19]

وفي هذا السياق خصت الأدلة الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مذكرات نهاية التخرج ببعض الاهتمام ، لعل من بين أهم الأدلة التي تطرقت إلى مذكرات التخرج الدليل العملي لتطبيق ل م د الصادر في جوان عام 2011 ،

وقد خصه في مبحثين المبحث الأول تحت بند 9.3 والخاص بكيفية متابعة مذكرات نهاية الدراسة [20] ، وقد نص على الآتي :

في بداية ل 3 بالنسبة لشهادة الليسانس أو م2 بالنسبة للماستر ، يقترح على الطالب في الجامعة الجزائرية موضوع على شكل مشروع مذكرة أو تقرير تربص ، هذا المشروع الشخصي مزود بعدد من الأرصدة طبقا لعرض التكوين ، يكون الموضوع مرتبطا بالتخصص ، ويعد بمشاركة الطالب ، يمكن أن يكون الموضوع مقترحا من طرف مؤسسة من القطاع الاجتماعي الاقتصادي (ليسانس و ماستر مهني) يخفف سداسي التعليم الأخير بكيفية تسمح للطالب بالتنقل إلى محل تربصه وانجاز العمل المطلوب ، يؤطر المشروع وجوباً من طرف أستاذ مع متابعة في الميدان من طرف مشرف من المؤسسة المستقبلة. ”

في حين جاء المبحث الثاني تحت بند 4-4 وبعنوان لجان مناقشة المذكرات والذي ينص على ما يلي :[21]

“خلال السداسي الأخير (السداسي 6 بالنسبة لليسانس أو السداسي 4 بالنسبة للماستر) مهمة لجنة المداولات التصديق على مجموع دراسة الطلبة [22] ، لأجل هذا تشكل بالنسبة لكل دفعة لجنة مناقشة لتقييم العمل (مذكرة نهاية الدراسة) الذي يقدمه الطالب ، وتضم هذه اللجنة :

- الرئيس الذي يعينه رئيس القسم .
- عضوين أو ثلاثة أعضاء من ضمنهم المؤطر .
- عند انتهاء المناقشة تحرر اللجنة محضرا خاصا بالمناقشة .
- تشكل مذكرة نهاية التخرج جزءا لا يتجزأ من السداسي الأخير من برنامج التكوين .
- تقيم بعلامة على 20 ومجموعة من الأرصدة مبينة في دفتر شروط عرض التكوين .
- حساب العلامة النهائية على النحو التالي :
  - بالنسبة لشهادة الليسانس : مجموع معدلات السداسيات من 1 إلى 6 مقسم على 6
  - بالنسبة للماستر : مجموع معدلات السداسيات من 1 إلى 4 مقسم على 4

تسجل العلامة على النحو التالي مع اعتبار العلامة الإجمالية لدراسة الطالب (وليس فقط علامة مذكرة نهاية التخرج)

- [10-12] : متوسط.
- [12-14] : قريب من الحسن
- [14-16] : حسن
- [16-20] : حسن جداً ”

بيد أن هذين البندين لا يفصلان كثيراً في هذا المقرر، وهذا ما سمح للكثير من الجامعات الجزائرية بتخصيص ضمن نظامها الداخلي بعض التفاصيل المنظمة لتسيير هذا المقرر، ممّا فسح المجال لتعدد الاجتهادات التي عملت على تشتيت العمل وعدم تنسيقه على مستوى الجامعات الجزائرية

مقرر "مذكرة التخرج" بالجامعة الجزائرية :بين التأييد والمعارضة :

تتفق آراء المشتغلين بالعمل الأكاديمي على أن العشر سنوات الأخيرة تمثل سنوات فارقة في الحياة الأكاديمية ، شهدت فيها مؤسسات التعليم العالي الدولية تغيرات متلاحقة في كافة المناحي و المناشط القائمة بها ، إلا أن من أهم الملامح التي صاحبت عمليات التغيير هو تحول فلسفة إعداد الطلاب ، وقد استلزم ذلك من القائمين على هذه المؤسسات مراجعة

الخطط الدراسية للطالب والعمل على تطويرها واستحداث مقررات لم تكن مدرجة من قبل ضمانا لمزيد من الارتباط بمتطلبات واحتياجات سوق العمل.

ولعل من أبرز هذه المقررات مقرر مشاريع ومذكرات التخرج باعتباره أحد مكونات الخطة الدراسية للتخرج، ويتقدم إليه الطالب في السنة الدراسية الأخيرة بحيث يكون قد اكتسب خلال هذه السنوات مجموعة المعارف والمهارات التي تمكنه من القدرة على تحمل مسؤولية إدارة العملية التعليمية في هذا المقرر معتمدا على الذات مع بعض التوجيه من المشرف على المشروع .

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن الرصيد العلمي من الدراسات والأبحاث التي تناولت تقويم مقرر مشروع مذكرات التخرج يدل على تباين الآراء حول مقرر مشروع التخرج ما بين مؤيد ومعارض ، فأصحاب الآراء المؤيدة يعتقدون في أن الطالب يستطيع تنمية مجموعة المعارف والمهارات السابق اكتسابها في قاعات الدرس والتي يصعب تنميتها من خلال المقررات الدراسية الأخرى ، فضلا عن تنمية مجموعة مهارات مثل: مهارات التفاوض ،الحوار بالإقناع، تقبل المخاطر ومواجهة المشكلات ، قيادة المجموعات ، فاعلية الذات ، ويعتقد كذلك أصحاب الآراء المؤيدة أن هذا المقرر يعتبر النافذة التي يطل منها الطالب للعالم خارج أسوار مؤسسات التعليم الجامعي . (23)

وقد اعتبر د. رياش سعيد، رئيس قسم علم النفس بجامعة الجزائر سابقاً ، في هذا الصدد أن مذكرات التخرج عموما هي بمثابة تجربة أولية لمسار دراسي طويل والطالب عموما لا يعاتب فيها على الأخطاء التي يقوم بها، باعتبارها تجربة يتعلم من خلالها طريقة بناء الموضوع وتحليله ، كما في الوقت نفسه أن المعطيات التطبيقية أصبحت في الوقت الراهن مطلبا أكثر من أي وقت مضى، والطالب الذي يدرس مدة 3 أو 4 سنوات دون تطبيق يبقى فارغ المحتوى، لأن المعطيات النظرية إذا لم يتم تطبيقها على واقع معين، تبقى فارغة من حيث المضمون.(24)

أما أصحاب الآراء المعارضة فالفاحص لها يلحظ أنها وفي معظمها ترتبط بالاتجاهات والقناعات المتوفرة لدى الطلبة بل وفي بعض الأحيان عند بعض من أعضاء الهيئة التدريسية حول الجدوى والمردود العائد منه خاصة في حالة صعوبة تطبيق مثل هذه المشروعات وتحويلها إلي واقع حقيقي، بل إن الصورة السلبية التي ظهرت في بعض دول العالم وفيما يعرف بالمكاتب التجارية لمشاريع التخرج الطلابية الجامعية تضفي بظلالها عن الحديث على مقرر مشاريع التخرج. (25)

في حين يتساءل البعض الآخر عن جدوى الاعتداد بإلزام الطالب الجامعي بضرورة انجاز مذكرة للتخرج، ولماذا تحرص الجامعات الغربية على الإبقاء على هذا التقليد العلمي، فيما ترى "بعض كلياتنا" أن الأمر لا يستحق، طالما أن أي من المؤسسات العامة أو الخاصة، لا تستفيد من تلك البحوث العلمية، بالإضافة إلى أنها تأتي مليئة بالأخطاء المنهجية والمعرفية، فضلاً على أنها تكلف الطالب مصروفات إضافية باهظة، يسددها من جيبه الخاص. (26)

وهكذا بات الجدل قائماً بين العديد من الأطراف التي ينادي بعضها إلى ضرورة إلغاء مذكرات التخرج من المقرر الدراسي، والرافض لهذه الفكرة من الأساس، فالداعون إلى هذا الفكرة يتحججون بالمستوى المتدني الذي آلت إليه المذكرات، حيث أصبح الطلبة يقدمون نسخا مطابقة ومتكررة عن بحث واحد، الأمر الذي أفقد طعم ولذة هذه البحوث وأدخلها في الشبهات، في حين، يرى الرافضون أنه على الرغم من السلبيات التي تحتويها هذه المذكرات إلا أن ذلك لا يعد سببا كافيا لإلغائها وتعويضها بمادة جافة لا يبرح فيها الطالب مكانه، كما أن خضوعها ل " النسخ واللصق" هي ليست بالضرورة مرتبطة بكافة البحوث، لأنه على الرغم من ذلك، يوجد عدة طلبة باحثين ينجزون مذكرات تؤهلهم في

الكثير من الأحيان إلى انجاز البحوث في الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه، كما أنها بمثابة باب يدفع الطالب إلى التفتح على العالم الخارجي من أجل الاجتهاد والبحث عن المعلومة، حيثما وجدت.[27]

مذكرات التخرج في الجامعات الجزائرية : مكامن النقص و أوجه القصور :

إن الرؤية التكاملية لتشخيص المشكلات والظواهر والتحديات التي ترافق أي جهد بشري فرديا كان أو جماعيا تقتضي الوقوف على أبعادها المختلفة وأعراضها وأسبابها سواء ما كان منها متجذراً في طبيعة العمل الإنساني أو ناجماً من العوامل البيئية والمتغيرات المؤسسية وآثارها السلبية التي تعيق الطموحات وتحد من توظيف المهارات [28] ، ولذلك سيتجاوز الباحثان هنا الرؤية الأحادية التي ترجع مكامن النقص وأوجه القصور لعامل واحد أو لجهة ما وتبرئة ما عداها من العوامل والجهات تجنباً للتحيز والتزاماً بالموضوعية والحياد .

وعليه فعوامل الضعف هنا عديدة لعل أهمها قطبي المنظومة التكوينية بالجامعة الجزائرية:الطالب والمشرف ، ناهيك عن الجامعة في حد ذاتها وعلاقاتها مع المحيط الخارجي ومؤسسات المجتمع على اختلافها ، ومن هذا المنطلق سوف تحاول هذه الدراسة في سطورها التالية تحليل أبرز تلك العوامل من خلال محاور الموالية :

أولا : ضعف خلفيات الطلبة ومؤهلاتهم : لعل من أهم القصور في هذا الجانب ما يلي :

- عدم الاهتمام الكافي بمقرر مذكرة التخرج واعتباره مقرراً لتحسين المعدل العام للسنة النهائية .
- تهرب الطلبة في غالب الأحيان من تناول موضوعات حديثة جديدة تتناول قضايا لها صلة بالواقع الحالي الذي تعيشه المؤسسات أو تعاني منه المجتمعات ، وركونهم في المقابل على السهل من القضايا والمكرر من الموضوعات التي استهلكت وأشبعت بحثا وتنقيبا .
- تعودهم على الحشو والنقل واللصق في نقل الاقتباسات دون الالتزام بالأمانة العلمية إن لم نقل اعتمادهم على المكتبات التجارية وكذا تقنية نسخ – لصق (Copier – Coller) للنصوص الكاملة ، وما تتيحه شبكة الانترنت من آلاف المشاريع ومذكرات للتخرج للعديد من الجامعات ، ممّا يضيع على الطلبة المقبلين على التخرج تعلم المهارات البحثية اللازمة .
- تركيز الطلبة الجامعيين عموما على عمليات الحفظ والاستظهار ،ونفورهم من توظيف عمليات التحليل و التفسير وحل المشكلات .
- عدم إجادة الكثير من الطلبة للغات الحية في مقدمتها اللغة الفرنسية والانجليزية واستغلالها في تثمين مباحث وفصول مذكراتهم بالإنتاج الفكري الأجنبي .
- ضعف وعزوف على استخدام المكتبات عموما والمكتبات الجامعية على وجه الخصوص على الرغم من الخدمات ومصادر المعلومات التي يمكن أن توفرها لهم .
- كثير من الطلبة المقبلين على التخرج يفتقرون للموضوعية وينحازون لميولهم واتجاهاتهم الشخصية أو يتأثرون بخلفياتهم العقائدية والإيديولوجية أو لمصالحهم الشخصية و الفئوية مسبقاً النتائج التي ستصل إليها بحوثهم والتوصيات التي ستنتهي إليها بدءاً بالتحليل ومعالجة البيانات التي يحرصون على أن تكون معبرة عن توجهاتهم المسبقة ، وكأن بحوثهم ومذكرات تخرجهم أداة لترويج مطالبهم أكثر من كونها موجهة لتحليل الواقع الفعلي وتطويره وحل مشكلاته.
- فتور في متابعة مشروع مذكرات التخرج مع المشرفين بعد مضي الأسابيع إن لم نقل أشهراً على تسجيل

لموضوع البحث ممّا يوقع كثير من الطلبة في دائرة ضيق الوقت.

- افتقار الكثير من الطلبة المقبلين على التخرج في التحكم بالأدوات والأساليب العلمية و المنهجية العلمية ، والتي من شأنها تجويد بحوثهم ومذكراتهم ، نظراً لأن البحث العلمي بحاجة إلى قدرات بحثية وإحصائية ولغوية وثقافية وحاسوبية ، فإن من المتوقع أن يواجه الباحث المبتدئ صعوبات في إعداده، لاسيما أنه لم يمر بتجارب كافية في أثناء دراسته للدرجة الجامعية الأولى في هذا اللون من النشاطات لعل من أهم أوجه هذا الافتقار نذكر :
  - ضعف في التوثيق و الاستشهادات المرجعية .
  - ضعف القدرة على التعبير والصياغة .
  - قلة الدراية في تنظيم عناصر البحث .
  - ضعف في تصنيف البحوث والدراسات ومعرفة الصالح منها والمفيد.
  - قله الخبرة في تحديد عناوين بحوثهم .
  - قلة الخبرة في إعداد خطط البحوث.
  - عدم إلمام الكثير منهم من استخدامات الحاسب الآلي وتطبيقات spss في معالجة البيانات .
  - ضعف التحصيل العلمي للعديد من الطلبة المتوقع تخرجهم.

ثانياً : ضعف عملية الإشراف والمتابعة :

تعد عملية الإشراف على البحوث ومشاريع تخرج الطلبة من خلال تدريبهم على مهارات البحث، من أهم فعاليات تحقيق أهداف التعليم الجامعي ،وتحقيق أهداف المجتمع، وذلك من خلال إعداد باحثين مؤهلين قادرين على الإسهام في حل المشكلات، ولكن بالرغم من أهمية عملية الإشراف على البحوث والمشاريع، فان لها خطورة لما لها من آثار وأبعاد على شخصية المشرف والطالب والجامعة والمجتمع.[29]

وعليه فغياب الإشراف العلمي الجاد والفعال ، يؤدي إلى غياب المنهجية العلمية السليمة في البحث ، ممّا تنجر عليه العديد من الإشكالات لعل من أهمها :

- زيادة عدد الرسائل التي يشرف عليها الأساتذة الجامعيين لتصل أحيانا إلى خمسة عشرة فأكثر ، ممّا يقلل من الوقت المخصص للإشراف الذي لا تخصم ساعاته من عبئ التدريس الجامعي .
- تغيير المشرفين لتوجيهاتهم ونسيانهم لما قدموه لطلبتهم في اللقاءات السابقة ممّا يقلل ثقة الطلبة بهذه الملاحظات وربما تجاهلهم لها .
- عزوف بعض المشرفين عن متابعة الطلبة ومذكراتهم، فتراهم يتركون الطلبة وشأنهم فلا يقرأ لهم ولا يتابع خطواتهم ويكتفوا فقط بإمضاء الموافقة الأخيرة، وإدارة جلسة المناقشات ملتزمين الصمت والحياد ليتحمل الطلبة وحدهم جل القصور الذي يظهر في مشاريعهم ومذكراتهم البحثية .
- عدم التفرغ المشرفين لهذه البحوث بسبب كثرة الالتزامات العلمية (إشراف مناقشة رسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه) أو انشغالهم بالمشاركة في الملتقيات والندوات والمؤتمرات .
- ضعف العلاقة بين تخصص المشرف والموضوعات التي يشرف عليها ، مما يقلل من مساهمتهم في إثراء المعلومات وتثمينها .

ثالثاً : قصور الجامعة الجزائرية :

تتحمل الكليات والأقسام العلمية بالجامعات الجزائرية بعضاً من المسؤولية حين يضعف دورها في تعزيز مكانة وقيمة مشاريع ومذكرات التخرج ، ولعل من أهم أوجه القصور في هذا الجانب :

- انشغال الكليات والأقسام العلمية بالجامعات الجزائرية بالتدريس وعدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج المشكلات الحية للمجتمع والمحيط.
- ضعف التنسيق بين الجامعة و مكتباتها لتوفير المصادر العلمية الحديثة اللازمة لمشاريع التخرج
- تعقد الإجراءات الإدارية وعدم مرونتها في تحديد الموضوعات وعناوين المذكرات وتقييدها لحرية الطلبة ورغباتهم وإلزام الدارسين بعناوين تختارها اللجان داخل الأقسام أو يفرضها المشرفون وفقا لتخصصاتهم وخبراتهم السابقة حتى ولو ضعفت صلتها بالقضايا الحية التي ينتظر من الجامعات تناولها بالبحث والدراسة .
- غياب إستراتيجية التخطيط لتطوير مقرر مشروع مذكرة التخرج لدى غالبية الجامعات الجزائرية.
- عدم الاهتمام من قبل الإدارات الجامعية بالأقسام والكليات بتوفير كادر أكاديمي مختص لنمذجة مخرجات المقرر.
- محدودية الساعات المعتمدة لمقررات المنهجية وزيادة أعداد الطلبة في القاعات الدراسية وتباين خلفياتهم مما يقلل من الفائدة المتحققة لنسبة فيظهر ذلك في ضعف تأهيلهم لإنجاز بحوثهم او اضطرارهم الاعتماد على جهات ومكاتب تجارية تساعدهم .
- ينسب مقرر منهجية البحث العلمي وكذا مقرر الإحصاء إلى بعض الأساتذة الجامعيين استكمالا لنصابهم الأكاديمي ،دون رغبة منهم أو دراية أحيانا لمهاراته ففاقد الشيء لا يعطيه كما يقال.
- الطابع التقليدي لمقررات مناهج البحث العلمي وقدم مفرداتها وموضوعاتها وتقادم بعض أساتذتها الذين تعودوا على التلقين والاكتفاء بصم التعريفات وتعداد الخطوات وشرح الكيفيات دون أن يتيحوا للدارسين فرص التطبيق والتنفيذ لما تعلموه على المشكلات ، وبالتالي يخرجون منها خالين الوفاض عدا ما يمكنهم من اجتياز الامتحان.
- غياب التنسيق و المشابكة بين الجامعات الجزائرية نفسها لتوضع جميع المشاريع والمذكرات المناقشة على مواقع موحدة ، ثم إصدار الأدلة والكشافات الخاصة بها ، ولعل في هذا الإجراء توحيد للجهود وتثمينا لها ضف إلى ذلك منعا للتكرار ودرءاً للسرقات العلمية.
- عدم إعطاء درجات تحسب ضمن المعدلات التراكمية للطلبة لتحفزهم على تجويد مذكرات تخرجهم والعناية بها .
- تدني المكافآت المالية لعملية الإشراف عموماً في الجامعة الجزائرية ، بالإضافة إلى عدم مراعاة معظم الأقسام والكليات في توزيع النصاب التدريسي ، ممّا يضعف الرغبة والدافع لدى المشرفين لبذل الجهد المناسب للإشراف العلمي بدقة وإتقان أو تعذره عليهم بسبب ضغوط العمل التي تشغل كاهلهم .
- القصور في الدعم المادي والمعنوي للطلبة في متابعة مشاريعهم في ظل غياب شبه تام للتنسيق والمتابعة بينها وبين المؤسسات – محل تطبيق المشاريع- .

رابعاً : ضعف التعاون بين الجامعات والقطاعات المختلفة في المجتمع :

ممّا لاشك فيه أن هناك بعض الصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون بين الجامعات والقطاعات المختلفة في المجتمع لعل من أهمها :[30]

- انغلاق كثير من المؤسسات على نفسها وتقوقعها ، وعدم استقبال الطلبة أصحاب مشاريع التخرج وعدم التعاون معهم في أحيان كثيرة بل ربما يواجهون الرفض المسبق على مواصله بحوثهم بحجج وذرائع مختلفة .
- ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية أو البرامج التدريبية أو برامج البحوث التي تسهم فيها أو تنظمها الجامعات .
- ضعف رغبة مؤسسات المجتمع في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية .
- ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات المختلفة في المجتمع ، حيث يرى كثير من الباحثين أن مؤسسات المجتمع المختلفة لا تثق كثيرا في المشاريع والدراسات العلمية ، وعدم اقتناعها بفائدتها لمؤسساتهم.
- ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية من خريجي الجامعات الجزائرية ، حيث تلجأ بعض المؤسسات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية ، للحصول على الاستشارات وإجراء المشاريع والبحوث - واكتفاء بعض الآخر من المؤسسات بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها
- وجود الصعوبات التي تواجه التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع باختلافها تتمثل في وجود تطور سريع في بعض القطاعات ، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات.
- عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي لمؤسسات المجتمع وما تواجهه من مشكلات ومعوقات ، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المناهج التعليمية.
- وجود علاقات شائكة بين الجامعات والقطاعات المختلفة في المجتمع في مقدمتها عدم الاتفاق على العوائد الآلية العاجلة والمستقبلية الآجلة للبحث العلمي ، ومدى التمايز والمفاضلة بين كل من العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي.....الخ لهذه البحوث والمشاريع.
- عدم ثقة مؤسسات المجتمع على اختلافها بإمكانات الجامعات ومدى مساهمتها في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجهها .
- كما أن بعض الجامعات ليس لديها الإدراك العام بما يمكن أن تقدمه للقطاعات المختلفة في الوقت الذي تحرص فيه الدول المتقدمة على وضع الاستراتيجيات والخطط الموضحة لاحتياجاتها من البحوث التطبيقية والميدانية الموجهة لخدمة التنمية أو استشراف التحديات المستقبلية ، فإن غياب مثل هذه الخطط من شأنه أن يوسع الهوة بين البحوث التي يعدها الطلبة وواقع هذه المؤسسات وحاجتها الفعلية لمن يتصدى لمشكلاتها أو يسهم في تحسين أدائها ويسهم في تطوير أدائها .

آليات التجويد والتطوير :

من المعروف أن مجالات التطوير وتفعيل مشاريع وبحوث التخرج تقوم على تحليل الوضع الراهن لها ، لذلك كان وضع الخطط اللازمة لتجويد مخرجاتها وتطويرها وزيادة فعاليتها يُعد مقدمة ضرورية لتحقيق أهدافها وتدعيم وجودها .

وعليه فبعد تشخيص واقع التكوين الجامعي بالجامعة الجزائرية من خلال مشاريع ومذكرات التخرج وتحديد أهم العناصر المؤثرة على مخرجاتها ، تأتي مرحلة أخرى من هذه الدراسة ألا وهي مرحلة وضع آليات التجويد بهدف تطويرها والنهوض بها، لذلك فقد عمد الباحثان إلى الوقوف على أكثر الأساليب التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف ، وذلك

بوضع الخطط المناسبة لتفادي المعوقات والسلبيات التي أثرت على جودة مشاريع ومذكرات التخرج بالجامعة الجزائرية أو التي قللت من قيمتها وفعاليتها ، وتأسيساً لما سبق ووفقاً إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها من معوقات يوصي الباحثان بتعزيز دور الأطراف التالية :

1- دور الطلبة :

يمثل الطلبة المقبلين على التخرج إحدى الأركان المُؤسسة لتثمين مقدرات مشاريع ومذكرات نهاية التخرج ، و يمكننا القول هنا بأن ما يبذل من جهد ووقت ونفقات في إعدادها كان يمكن أن تكون آثاره ملحوظة ونتائجه ملموسة ، لو أحسن الطلبة الباحثون اختيار موضوعاتهم والأقرب لواقع مجتمعاتهم واستخدموا المناهج العلمية الكمية والكيفية لتنويع مصادر معلوماتهم، و إنهم اعتنوا بصياغة فرضياتهم وتساؤلاتهم وراعوا الدقة والأمانة العلمية في استنباط توصياتهم [31] ، ولا يتأتى هذا في رأينا إلا إذا تحلى الطالب المقبل على إعداد مشروع بحثه بالصفات والخصائص التالية :

- ألا يكون همه هو الحصول على الشهادة العلمية بأسرع وقت ممكن، بل عليه أن يتطلع دائمًا إلى الكمال في بحثه والخروج به بصورة لائقة.
- أن يتحلى بالتواضع والبعد عن الغرور، وأن يتجنب الكبر والخُيَلاء، وأن يكون مستعدًّا لقبول النقد بلا غضب أو ضجر.
- أن يكون حاضر البديهة، متوقد الذهن، يربط الأفكار، ويوازن فيما بينها بموازين ثابتة، ويستخلص النتائج السليمة، وأن يعود نفسه على التركيز وقوة الملاحظة عند جمع المعلومات وتحليلها.
- أن تتوفر لديه الرغبة الشخصية في الخوض في موضوع بحثه، ورغم أن هذه الرغبة الشخصية عامل مساعد ومحرك في نجاح البحث، فإنها ضرورية في البحث العلمي.
- أن يحرص على اختيار موضوع بحثه؛ بحيث يتناسب مع إمكانياته وقدراته، وهذا يعني أن يكون ملمًّا بشكل واف بمجال موضوع البحث نتيجة لخبرته أو تخصصه في مجال البحث، أو لقراءاته الواسعة والمتعمقة.
- أن يخطط للتقيد بالفترة الزمنية لإنجاز البحث، على أن يتناسب الوقت المحدد أو الرسالة مع حدود البحث الموضوعية والمكانية.
- أن يخصص وقتًا كافيًا للقراءة والاطلاع والفهم والتعمق، وأن يعمل على أن يُلِمَّ بكل جديد في موضوع بحثه.
- أن يبدأ في بحثه من السهل إلى الصعب، ومن البسيط إلى المعقد (المركب)، ومن الظاهر إلى الضمني، ومن المتفق عليه إلى المختلف فيه، ومن العام إلى الخاص، ومن الجلي إلى الغامض، ومن القديم إلى الجديد.
- أن يتحلى بالصبر والتأني؛ فلا ينبغي أن يسأم، ويَمَل من الرجوع إلى مراجعة مصادره مرة بعد أخرى، إلى أن يتضح له الأمر، ويصل إلى الغاية المقصودة.
- أن يدخل في بحثه متجردًا عن آرائه الخاصة وأهوائه الشخصية، وينظر إلى الموضوع نظرة غير منحازة، إلا إذا كان الأمر يمس عقيدته، فلا يتجرد الباحث عن عقيدته عند صياغة القوانين واستنتاج النتائج.
- أن يكون واسع الأُفق: بمعنى أن يتقبل فكر الآخر، وألا يتعصب لفكرة واحدة، ويكذب ويخطئ كل الأفكار الأخرى؛ كما يجب عليه أن يتجنب الاجتهادات الخاطئة في شرح مدلولات المعلومات التي يستخدمها ومعانيها.
- أن يبتعد عن الآراء التي لم يقم عليها دليل، ولا ينخدع بكثرة القائلين بفكرة ما أو بشهرتهم؛ لأن الحق مستقل

عن القلة والكثرة، والشهرة لا تعني العصمة من الخطأ، ومن هنا فإن على الباحث أن يفحص كل ما يقرأ، ولا يسلم بكل ما قرره غيره، بل عليه أن يفكر ويدرس ويوازن بين الآراء؛ حتى تبرز شخصيته.

- أن يتحلى بالأمانة العلمية المتمثلة في دقة نقل النص عن الغير، وصراحة التعبير عن مضمونه، دون لبسٍ أو تحريف، أو زيادة أو نقصان، يُخل برأي الأصل، وعليه أن ينسب القول لقائله، وألا ينقل في رسالته فقرات نقلها باحث آخر، وأشار إلى مصادرها، فيقوم هو بنقل هذه المصادر من الهوامش إلى رسالته، وينسبها إلى نفسه، على أنه اطلع عليها مما يعتبر سرقة علمية.
- أن يقدم نتائج بحثه كما هي، فلا يزيف في نتائجها، وعليه أن يلتزم بنشر نتائج بحثه بكيفية صحيحة، وألا يحذف منها ما لا يتفق مع وجهة نظره، كما يجب عليه أن يقبل بالتفسيرات المغايرة لتفسيره. (32)
- أن يتمتع بإجادة بلغة أجنبية واحدة على اقل تقدير وذلك لما للغات من توسيع للمدارك والتجارب.
- أن يعزز من ثقافته المكتبية وآليات البحث من خلال تكثيفه لزيارة مؤسسات المعلومات المختلفة مكتبات على اختلافها :جامعية ، وطنية ، عامة ، متخصصة ، مراكز بحث ، دور ثقافة ...الخ.

أما الطلبة الذين يتعذر عليهم الإلمام والإتقان والاتصاف بهذه الصفات ، أو لا يجدوا في أنفسهم الكفاءة والخلفية والممارسة التي تؤهلهم لإعداد المشاريع وبحوث التخرج فيمكن إعفاءهم منها وتعويضهم ببعض المقررات الدراسية أو القيام ببعض الواجبات المهنية. (33)

2- دور المشرفين :

- أن يختار المشرفون على مشاريع التخرج والأبحاث، في ضوء أسس ومعايير محددة، بحيث لا يقوم بهذه المهمة الإشرافية إلا من كان مؤهلاً ومتمكناً من هذا العمل الإشرافي.
- أن تراعى في عملية توزيع الإشراف على الطلبة الباحثين، التخصص وقدرة المشرف على تنفيذ العملية الإشرافية بالشكل المطلوب، وفي حدود قدراته، وما يتناسب مع عبئه الأكاديمي المنوط به.
- أن يُعدَّ المشرف الأكاديمي إعداداً مهنياً مناسباً لمهمة الإشراف والمتابعة على الطلبة الباحثين، ليصبح لديه القدرة والخبرة اللازمة لتنفيذ هذه المهمة وإنجازها بشكل فاعل.
- ضرورة تزويد المشرف والطالب الباحث بخطة الإشراف والمتابعة وطريقة تنفيذها وإنجازها، وذلك بحسب ما يحدده النظام الداخلي للجامعة في هذا الشأن ، وذلك ليسترشد بها الطالب وكذلك المشرف، في تنظيم لقاءاته الدورية مع طلبته أثناء عملية إشرافه ومتابعته وتقويمه.
- ضرورة وجود قدر من التعاون والفهم المشترك بين جميع المشاركين في عملية الإشراف والمتابعة، وتحديد المسؤوليات وتوزيعها بشكل يحقق الأهداف المنشودة.(34)
- ضرورة اهتمام المشرفين بتحسين أدائهم ورفع مستوى ممارساتهم الإشرافية وبخاصة المتعلقة بالإعداد والتحضير للقاءات ، وتوجيه الدارسين وإرشادهم ، وإثراء مادة المقرر الدراسي .
- ضرورة ايلاء المشرفين لقاءاتهم الإشرافية اهتمام اكبر ، بغية تفعيلها ، وبخاصة في الجوانب المتعلقة بتوظيف الوسائط والمراجع والأمثلة الواضحة للتوسع والاستكمال، وبتنويع الطرق والأساليب التي يستخدمونها .(35)

3- دور الجامعة بكلياتها وأقسامها :

- أن تسعى الجامعات الجزائرية على اختلاف تخصصاتها على تطوير هياكلها التنظيمية والإدارية والعمل على إحداث صيغ واستراتجيات جديدة في مجال تطوير مقرر مشاريع ومذكرات التخرج ، وعليه يوصي الباحث هنا ب :
- أن تعمل الجامعات عبر كلياتها وأقسامها على توجيه مشاريع وبحوث التخرج لخدمة قضايا التنمية والتصدي لمشكلاتها واستشراف تحدياتها ، واعتبار ذلك من المعايير الأساسية عند اختيار الموضوعات وتحديد الأهداف ، إضافة للاعتبارات الأخرى المتعلقة بتنمية المعرفة وتوليدها واختبارها وتكوين الكفاءات البحثية لسد احتياجاتها .
- العمل على منع التكرار والتطابق في العناوين وتجاوز العناوين التي قتلت بحثاً والموضوعات الافتراضية التي ليس لها قيمة معرفية أوعملية .[36]
- العمل على اعتماد معايير موحدة لكل الجامعات الجزائرية على أن تعنى بمنهجية كتابة وإخراج مشاريع ومذكرات التخرج ووفق الآلية الآتية :

- واجهة المشروع : يستحسن أن تكون موحدة في الإخراج والعناصر اللازمة التي تحتويها.
- منهجية البحث : يراعى إن تتم عملية كتابة مشروع البحث بأي لغة معتمدة في الجامعة الجزائرية بحسب التخصص على أن تكون سليمة وواضحة ومركزة ، وبأسلوب علمي حيادي ، وينبغي أن تكون الطرق البحثية والمنهجية المستخدمة واضحة ، وملائمة لتحقيق الهدف ، وتتوفر فيها الدقة العلمية ، مع مراعاة المناقشة و التحليل الموضوعي الهادف في ضوء المعلومات المتوفرة بعيداً عن الحشو.
- حجم مشروع البحث/ المذكرة :يمكن أن يكون بين (50-80) ص
- الطباعة: ليزرية (ورق + قرص ليزري واحد)
- حجم الخط : العناوين الكبيرة (16) وبلون غامق ، المتوسطة (14) ، الصغيرة(12)
- الجداول : واضحة ومختصرة تعكس أسئلة الاستبانة – إن وجدت- بصورة جيدة ، ويثبت لكل جدول رقم تسلسلي وعنوان مختصر في أعلاه يعكس مضمون الجدول .
- المخططات البيانية : واضحة ،يحدد لها رقم تسلسلي خاص بهذه المخططات + عنوان مختصر لها ويكون أسفلها .
- المعادلات : واضحة وبخط غامق حجم (12).
- المراجع المعتمدة : ترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على أن لا تحتوى قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن المذكرة .
- التوثيق : يمكن إتباع أي أسلوب في توثيق الهوامش بشرط العمل على الإقرار بتوحيدها ضمن كل الجامعات الجزائرية ويقترح الباحث هنا استخدام نمط APA style الشائع في توثيق البحوث العلمية والتطبيقية .
- خاتمة (خلاصة البحث) : على أن تحتوي على عرض موضوعي للنتائج والتوصيات الناتجة عن محتوى المشروع ،على أن تكون معبرة بشكل شامل وواضح عن محتويات مشروع المذكرة ككل ،على أن لا تأتي مكررة لما سبق أن تناوله الطالب في أجزاء سابقة من موضوع بحثه .

- أن تحدد الكليات والأقسام بالجامعات الجزائرية على اختلافها الموضوعات ومخطط البحوث ضمن العطلة الصيفية التي تسبق التسجيلات الجامعية للمرحلة الأخيرة ، على أن تشمل جمع بعض المصادر للإلمام بالموضوع وتحديد أبعاده ، ويمكن الاستعانة بكتب أصول البحث العلمي المتوافرة في المكتبات بكثرة لتحديد الخطوط الرئيسية لتلك البحوث.

- إعطاء قيمة لبحوث ومذكرات التخرج من خلال الأمور الآتية :
- قيام الكليات بتنظيم المسابقات العلمية الخاصة بمشاريع ومذكرات التخرج وتكريم أصحاب البحوث المتميزة وأساتذتهم المشرفين عليهم .
- تشجيع البحوث المتميزة بنشرها في المجلات العلمية التي تصدرها الكليات .
- إعطاء درجة يكون تأثيرها شامل لجميع الدروس الأخرى ووفق نسبة معينة بحيث تشجع الطالب على الاهتمام بصورة أكبر بهذه البحوث.
- اعتماد درجة هذه البحوث وكفاءتها العلمية ضمن درجات المنافسة للتقدم لدراسة الماستر أو الماجستير .
- عمل آلية للحفاظ عليها من الضياع والتلف وخاصة المتميز منها من خلال الآتي: [37]
- القيام بحفظها في أمكنة جيدة كأن تكون مكتبة القسم أو الكلية أو الجامعة.
- إنشاء نشرة مستخلصات تعني بهذا النوع من مصادر المعلومات.
- إنشاء مركز خاص يُعني بهذه البحوث وبكل متطلباتها .
- إلزام كل طالب بقرص ليزري واحد على أقل تقدير يتضمن بحثه بالصيغتين (DOC / PDF) فضلاً عن المطبوع الورقي .
- عمل قاعدة بيانات بهذه البحوث المتوافرة على أقراص (CD.rom) ليتسنى للطلبة الآخرين البحث فيها بسهولة ويسر .
- إنشاء شبكة موحدة شاملة بين الجامعات الجزائرية تتضمن عناوين وملخصات بحوث التخرج على غرار مذكرات الماجستير و أطاريح الدكتوراه .
- العمل على ربط هذه الشبكة بشبكة الانترنت فضلاً عن تنزيل البحوث والمشاريع المتميزة عليها .
- العمل على تأمين المشرفين الأكاديميين من ذوي الكفاءات المتخصصة ، لضمان التوافق بين موضوعات المشاريع والتخصص الدقيق للمشرف ، وكذلك الأمر بالنسبة لاختيار لجنة المناقشة
- أن تشجع الجامعة والكليات والأقسام على أن يكون مشروع التخرج بين مجموعه من الطلاب للاستفادة من الخبرات واتخاذ أفضل القرارات ، ولتقسيم العمل بين المجموعة، لتعزيز روح العمل الجماعي ولتحسين الجانب الأخلاقي للمشتركين في العمل ، كما أن المجموعة تتيح الاستفادة أكثر من الجانب التطبيقي من المشروع .
- توفير مخصصات مالية ضمن ميزانية الكليات السنوية ، لتخفيف ودعم نفقات مشاريع البحوث التي يجريها الطلبة .
- الاهتمام الجاد بمقررات مناهج البحث العلمي على مستوى الدراسات الجامعية الأولية وبأساليبها الكمية والكيفية الحديثة ، وزيادة ساعاتها والعمل على تحديثها وإثراءها بصفة دورية ، مع حسن اختيار الأساتذة المؤهلين والمتميزين لتدريسها ، ووضع الكتب المنهجية الرصينة لها ودعمها بالأدلة والتمارين العملية الأسبوعية المرافقة لمحاضراتها. [38]

4- دور مؤسسات المجتمع المختلفة :

ممّا لاشك فيه أن تنمية العلاقة بين الجامعات والمؤسسات سوف يؤدي إلى توفير المناخ الصحي للتطور التقني ، بيد أن غياب هذه العلاقة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققة لدورها الفعّال في نمو المجتمع

وتطوره ، وعليه يرى الباحثان في هذا الصدد جملة من التوصيات التي من شأنها التغلب على معوقات المشاريع البحثية في الجامعات الجزائرية :

- الاستفادة من المشاريع العلمية الجامعية في جميع المجالات، حيث الاستفادة من هذه الأبحاث والمعلومات التقنية ، سوف يساعد على تحقيق عائد كبير للمجتمع وبدوره ينعكس ذلك على تحقيق الأهداف التنموية ، وذلك من خلال تعدد وسائل المعرفة العلمية في الجامعات وسهولة نقلها للمجتمع والاستفادة القصوى من المشاريع المنجزة بالجامعات ، وإمداد المؤسسات بالمعلومات التقنية الحديثة لمساعدتها في مسيرتها الإنتاجية ، كما أن الاستفادة من تلك المشاريع قد تفتح مجالات عمل جديدة .
- ينبغي أن يكون هنالك برنامج إعلام واتصالات لتعزيز الفهم العام لدور المشاريع الجامعية وتأثيرها على التنمية.
- تعزيز العلاقة والتعاون في مجال المشاريع البحثية بين الجامعات والقطاعات المختلفة في المجتمع.
- العمل على زيادة التواصل بين قطاعات التعليم وقطاعات الأعمال والإنتاج حتى يتمكن رجال الأعمال من الاطلاع على المناهج التي تدرس في قطاعات التعليم والجامعات وذلك في التخصصات التي تهم رجال الأعمال ، وكذلك حتى يتمكن الأساتذة بالجامعات والطلاب وقطاعات التعليم الأخرى من الإطلاع على التقنيات المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية ، مما يعطي الفرصة للجامعات في إمكانية تعديل المناهج الدراسية ، وإضافة تخصصات مستحدثة تلائم متطلبات القطاعات الإنتاجية ، وبالتالي تحقيق الترابط المنشود بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية بالمجتمع .
- توجيه وتشجيع الطلاب على إعداد مشاريع بحثية تهتم بالجانب التطبيقي لواقع قطاعات الأعمال والإنتاج .
- وضع خطة طويلة الأجل لشكل وحجم التعاون والتفاعل بين الجامعات والقطاعات المختلفة في المجتمع في مجال البحث العلمي.
- تقديم الدعم من قبل مؤسسات المجتمع للجامعات من خلال التعاقدات البحثية والمنح والتمويل.
- تشجيع وتحفيز الجامعات ومراكزها العلمية على استنباط وتنمية التقنية بحيث تتلاءم وظروف مؤسسات الإنتاج والخدمات واحتياجاتها وإمكاناتها .

ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ يُقترح إنشاء لجنة فنية مشتركة تجمع ممثلين من مراكز البحوث في هذه الجامعات ومن القطاعات المختلفة للمجتمع على أن تتولى وضع الخطط المستقبلية لتفعيل التعاون بينها وللاستفادة من المشاريع الجامعية ووضعها موضع التطبيق العملي .[39]

ختاماً ، فإنّ هذه الورقة البحثية تعتبر بمثابة لبنة أولى لإجراء المزيد من البحوث و الدراسات التقويمية والتحليلية التي تصب في هذا السياق ، خاصة و أن تطوير الأوضاع الراهنة لمخرجات التكوين الجامعي بالجامعة الجزائرية بشكل عام ومشاريع ومذكرات التخرج على وجه الخصوص يتطلب تخطيطاً استراتيجياً على المدى البعيد – الذي قد يتعدى نطاق هذه الورقة – باعتبار أن ذلك التخطيط يتطلب جهداً فكرياً وعملاً تطبيقياً متواصلين ، قد يستغرق سنوات من أجل التنسيق بين المنهجيات والإجراءات للوصول إلى الأهداف المبتغاة .

الهوامش والمراجع :

(1) بومعزة ، علي أحمد . تمثلات الطلبة لواقع التكوين الجامعي المتدرج في الجامعة الجزائرية . جامعة منتوري قسنطينة – قسم علم الاجتماع نموذجاً . مذكرة ماجستير : جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية : قسم علم الاجتماع ، 2010 ، ص111

(2) الأغا ، ناصر جاسر ؛ حرارة ، محي الدين . إجراءات توجيه مشاريع التخرج في الجامعات الفلسطينية لتلبية متطلبات التنمية ورقة علمية مقدمه إلى الورشة العملية حول تقويم مادة مشروع التخرج في الكليات والجامعات التي ينظمها قسم البحث العلمي بكلية فلسطين التقنية_ دير البلح (الأربعاء 2013/02/27) .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :

< http://www.ptcdb.edu.ps/ar/?q=page/247 > (**2013/07/20**)

(3) الشيباني ، عبد الزهرة باقر ؛ عبد المنعم ، عبير. مشاريع بحوث التخرج واقعها – آفاق تطويرها. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج16 ،ع11 ، تشرين الثاني (2009) ، ص 213-214

(4) هلول ، إحسان على. مشاريع طلبة المراحل المنتهية في جامعة بابل : دراسة تقويمية . مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة و العلوم الإنسانية ، مج19 ،ع2 ، 2011 .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :

<http://www.iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=859&uiLanguage=ar > (2013/07/22)

(5) حماش ، الحسين . الجوانب المنهجية البيداغوجية المرتبطة بانجاز البحوث والمذكرات و كيفيات مناقشتها وتقييمها . مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (جامعة ورقلة) ، ع7 جانفي 2012 ، ص 180

(6) دياب ، سهيل رزق. دراسة تقويمية لدور المشرف الأكاديمي في الإشراف والمتابعة على مشاريع تخرج الطلبة في جامعة القدس المفتوحة .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :

<http://www.qou.edu/arabic/magazine/openEdu/issued2_3/research3.htm > (**2013/08/14**)

(7) جواد ، حسين محمد . منهجية البحث العلمي. الأردن : دار الصفاء للنشر والتوزيع ،2012 ، ص67-68

(8) الكردي ، مجدي خضري . مشاريع التخرج الواقع والمأمول Graduation Projects hope and reality . ورقة مقدمة في ورشة العمل بقسم البحث العلمي في كلية فلسطين التقنية بدير البلح، بعنوان: " تقويم مادة مشروع التخرج في الكليات والجامعات" 2013 ، ص 2 .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط : .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :

< http://www.ptcdb.edu.ps/ar/?q=page/247 > (**2013/08/14**)

(9) مجيد ، سوسن شاكر. أبحاث التخرج وسبل تفعيلها وفق التوجهات الدولية . الحوار المتمدن،ع. 3723 (10 /5/2012).[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=306949 > (**2013/08/20**)

(10) عبد الباقي ، مصطفى. مشاريع التخرج الطلابية ... ما بين الآراء المؤيدة والمعارضة. رؤى . ملحق نصف شهري تصدره جريدة عُمان ، ع149 ، (الثلاثاء 19 فبراير 2013) ، ص4

(11) مجيد ، سوسن شاكر. مرجع سابق .

(12) الخفاجي ، يحي هاشم ، الكنعاني ، عبد الواحد محمود . المشكلات التي يواجهها طلبة قسم الرياضيات في مشروع بحث التخرج من وجهة نظرهم . مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) ، مج 37 ،ع2 لسنة 2012 ، ص 95

(13) رزقان ، ليلى . إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف . مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ،(جامعة سطيف -2-) ،ع16 (ديسمبر 2012) .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط : < http://www.univ-setif2.dz/revue/index.php?id=718> (**2013/08/22**)

(14) البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر. الجامعة الجزائرية : من 63 متخرجاً سنة 1964 إلى حوالي مليونين في 2012.[على الخط المباشر]. متاح على الرابط : < http://www.djazair50.dz > (**2013/08/22**)

(15) رزقان ، ليلى. مرجع سابق .

(16) سمايلي ، محمود . دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين نوعية التعليم العالي بالمؤسسة الجامعية الجزائرية . مجلة الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة سطيف –2–) ، ع16 (ديسمبر 2012) على الرابط :.[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :
(2013/08/22) < http://www.univ-setif2.dz/revue/index.php?id=716 >

(17) مصطفى، عدنان. الجامعة اليوم وآفاق المستقبل . مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ، مج20 ، ع219، ص24

(18) مخلوفي ، عابد . دور المكتبة الجامعية في ضوء إصلاح نمط التكوين في التعليم العالي. RIST ، مج18 ، ع1 (2010) ، ص101

(19) مخلوفي ، عابد . مرجع سابق ، ص 101

(20) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د ، الجزائر [بن عكنون] ،2011 ، ص28

(21) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. نفس المرجع ، ص31–32

(22) انظر المادة 49 من القرار رقم 136 المؤرخ في 20جوان 2009

(23) عبد الباقي ، مصطفى. مرجع سابق، ص4

(24) زعيط ، نادية . مذكرات التخرج.. بين فضائح السرقة والغش بالجامعة الجزائرية .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط
(2013/08/24) < http://www.elahdath.net/index.php/social/4843.html >

(25) عبد الباقي ، مصطفى. مرجع سابق ، ص4

(26) أبو بكر ، محمود. تدهور مستوى مذكرات التخرج وإلغائها في بعض الكليات: أزمة بحث ... أم أزمة مؤسسات علمية . جريدة الجزائر نيوز .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :
http://djazairnews.info/index.php?option=com_content&view=article&id=644:2009-07-01-18-13-39&catid=41:2009-03-26-18-30-29&Itemid=60 > (16/08/2013)

(27) زعيط ، نادية . مرجع سابق .

(28) الكبيسي ، عامر خضير . أوجه النقص والقصور في الرسائل والأطروحات إزاء مشكلات التنمية وتحدياتها : الأسباب والمعالجات . ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي بكلية الدراسات العليا – جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية للفترة 10–2011/10/12 .[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :
http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/HighEducationCollege/CollegeActivities/act10102011/Documents (27/08/2013)/011.pdf

(29) أبو العينين ، علي خليل وسالم محمود . الإشراف على الرسائل العلمية ودوره في فاعلية البحث العلمي. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، عدد أبريل (1991) ، ص2010

(30) الأغا ، ناصر جاسر ؛ حرارة ، محي الدين . مرجع سابق

(31) الكبيسي ، عامر خضير. مرجع سابق .

(32) خضر ، أحمد إبراهيم. أربع عشرة صفة يجب أن يتحلى بها الباحث الجيد.[على الخط المباشر]. متاح على الرابط :
(2013/08/27) <http://www.alukah.net/Web/khedr/11318/55444/ >

(33) الكبيسي ، عامر خضير. مرجع سابق.

(34) دياب ، سهيل رزق. مرجع سابق.

(35) عبد الغفور ، نضال. ممارسات المشرفين الأكاديميين في لقاءاتهم الإشرافية من وجهة نظر الدارسين في جامعة القدس المفتوحة. المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد . مج.1 ، ع.2 ، (كانون الأول 2008 م) ، ص46

(36) الكبيسي ، عامر خضير. مرجع سابق.

(37) إحسان على هلول . مرجع سابق.

(38) الكبيسي ، عامر خضير. مرجع سابق .

(39) الأغا ، ناصر جاسر ؛ حرارة ، محي الدين. مرجع سابق.